



ORGANIZATION OF
AFRICAN UNITY

Secretariat
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الافريقية
السكرتارية
ص. ب. ٣٢٤٣

ORGANISATION DE L'UNITE
AFRICAIN

Secretariat
B. P. 3243

Addis Ababa ••••• لايس ابابا

مجلس الوزراء
الدورة العادية السابعة والعشرين
بورت لوييس - موريشيوس
٢٤ - ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٦

OM/742 (XXVII)

الوضع
الشرعي الدولي لحكومة جنوب افريقيا المنصرفة



(11)

الوضع المرغوب
الدولى لحكومة جنيب افريقيا المنضوية

مقدمة :

اثيرت مشكلة الوضع الشروع الدولى لحكومة جنوب افريقيا المنضوية كما يتذكر المجلس لأول مرة رسميا فى الدورة الخامسة والمشرين المصادفة للجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية التى اجتمعت فى المغرب فى يونيو سنة ١٩٧٥. وبعد بحث البند ونظرا لاهميتة اوضحت لجنة التحرير المؤتمر الافريقى الجامع بازانيا باعداد مذكرة تطرح للبحث فى الدورة الخامسة والمشرين المصادفة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى كيبالا فى الفترة من ١٨ - ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٥.

وطبقا لقرار لجنة التحرير اعد المؤتمر الافريقى الجامع بازانيا مذكرة بالموضوع ظهرت فى الوثيقة OM/ 682 (XXV) ورغم ان كل من المؤتمر الافريقى الجامع والمؤتمر الوطنى الافريقى (جنوب افريقيا) اعد بيانين حول ال موضوع الا ان مجلس الوزراء فى دورته الخامسة والمشرين المصادفة لم يناقش الموضوع اذ رأى المجلس ان الموضوع يحتاج لفسحة اكبر من الوقت لدراسته وكذلك احيط علما بتولى المؤتمر الوطنى الافريقى رفع مذكرة مماثلة الى منظمة الوحدة الافريقية حتى يبحث الاستند من مصادرها فى الدورة السادسة والمشرين المصادفة لمجلس الوزراء فى فبراير سنة ١٩٧٦.

(٢)

ولاسباب فنية ولم يناقش هذا البند في الدورة السادسة
والعشرين لمجلس الوزراء في فبراير ومارس سنة ١٩٧٦ وعموما تضمنت الفقرة
ان القرار ان المجلس
يوصى بان تجرى كافة المناقشات الخاصة بالوضع الشرعى لحكومة جنوب
افريقيا المنصرية خلال الدورة السابعة والعشرين العادية لمجلس الوزراء
التي تنعقد في بورت لويس - بموريشيوس وازاء هذه الخلفية ترفع الامانة
العامة هذين المستندين المقدمين من المؤتمر الإفريقي الجامع (ازانينا)
والمؤتمر الوطنى الإفريقي (جنوب افريقيا) لتطرح امام المجلس
• للبحث

(مرفق ١)

(١)

بناءً على طلب الدورة العادية الخامسة والعشرين للجنة التنسيق لتحرير افريقيا باعداد مذكرة بشأن الوضع القانوني الدولي لجنوب افريقيا • ووفقا لقرارات الدورتين العاديتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين لمجلس الوزراء والتي تنص على عرض هذه المسألة على الدورة السابعة والعشرين لمجلس الوزراء تقدم - بالاضافة الى المذكرة التي عرضت على مؤتمر القمة الماضي - بعض الوقائع التي نعتقد انها سوف تساعد منظمة الوحدة الافريقية على اتخاذ الموقف السليم تجاه هذه المسألة •

والمذكرة التي تقدمها هي جزء من برنامج سياسي يهدف الى تجميع الحقائق السياسية والاقتصادية والقانونية التي من شأنها دعم موقف الشعب الاسود في كفاحه لتأكيد حقوقه الوطنية فحسب ولكن لتأكيد حقه ايضا في تقرير المصير وهو امر اضيفت عليه الاوضاع السياسية توترا من اللبس ان لم يكن من الاستحالة •

وقد تناولنا بالتحليل في مذكرتنا السابقة الجوانب السياسية والاقتصادية للمسألة في محاولة للكشف عن الاوضاع الاستعمارية التي يخضع لها الشعب الاسود في ذلك البلد وهو الوضع الذي طالبنا اساسا باثباته بصفة قاطعة •

(٢)

وفي اعتقادنا انه لكي نتوصل الى موقف سليم ازاء هذه المسألة ينبغي دراسة التطور التاريخي للوضع الاتوني الدولي في البلاد وعلاقته بهذا حق تفسير المصير بالنسبة للشعب الاسود . وقد استمررتنا الرابط الاتونيزية بين بريطانيا العظمى وحكومة جنوب افريقيا وتفسير بريطانيا لملاقاتها الاتونيزية مع جنوب افريقيا المنصيرية منذ عام ١٩١٠ وحتى اعلان الجمهورية في ١٩٦١ .

وإذا كنا على صواب في ان القانون الخاص بجنوب افريقيا الصادر في ١٩٠٩ كان امرا امراطوريا فيجب ان نسلّم بأنه لم ينشئ اوضاعا متمردة وانما انشأ نظاما يتخذ هيئة الدولة التي تشتمل ضمنك على سفطات استثمارية تريد ان تفحصها فسي ضوء القانون الد ربي . وتتضمن هذه السمات الاستثمارية سياسة اهلية وشؤون اهلية وادارة اهلية . الخ تشتمل على مبدأ التفرقة المنصيرية وتطبيقا عمليا في الحياة الاجتماعية تشتمل عليها ومجالتها السياسية والاقتصادية والثقافية ويطلق اسم الفصل المنصيري او الانهاء المنفصل على هذه السمات الاستثمارية في جنوب افريقيا المنصيرية .

وتبدأ دراستنا لهذا الوضع بالبحث عن " السيادة " في دولة

جنوب افريقيا ويضع القانون الخاص بجنوب افريقيا والمصدر في ١٩٠٩ ان المقصود باتحاد جنوب افريقيا هو اتحاد مستعمرات رأس الرجاء الصالح ونالك

(٣)

والترانسفال ومستعمرة نهر الأورانج الحرة تحت حكومة واحدة خاضعة للتاج البريطاني وأيرلندا . ومن ثم فإن هذا الاتحاد نابع عن تشريع وينسب القسم ٥٩ من القانون على أن " للبرلمان السلطة الكاملة لسبب القوانين من أجل الحفاظ على السلام والنظام والحكم الصالح للاتحاد " وكان لا بد أن يقر البرلمان هذه القوانين وأن يصدق عليها العرش لتصبح ملزمة إلا أن برلمان الاتحاد كان مجلساً تشريعياً ثانوياً يستمد سلطته من الوثائق التي انشأ بموجبها .

ووفقاً لما جاء في دستور جنوب أفريقيا فإن الاعلان القانوني لاتحاد جنوب أفريقيا في ٣١ مايو سنة ١٩١٠ لم يمنح المستعمرات البريطانية الأربعة أي جديد من الناحية الدستورية وكانت المستعمرات البيضاء الأربع تتمتع بوضع مساو فقد كانت دساتيرها متشابهة وتكاد نظمها القضائية والقانونية أن تكون متطابقة وانحصرت التغييرات في :-

- ١- استبدال أنظمة الحكم الأربعة بنظام واحد مسئول .
- ٢- ما تبع ذلك من تركيز السلطة في حكومة مركزية .
- ٣- حولت السلطات شبه المطلقة التي كان يتمتع بها محافظو المستعمرات الأربع بصفاتهم رؤساء القبائل المحلية للحاكم العام للإتحاد .

(٤)

- ٤- أصبح للبرلمان الاتحادى السلطة العليا على جميع الاجهزة التشريعية .
- ٥- انيطت السلطة التشريعية العليا للاتحاد بملك بريطانيا والجمعية العامة المحلية ومجلس الشيخ المحلى .

وكانت هذه هى السمات المميزة للعلاقات بين الحكومة الامبراطورية وحكومة جنوب افريقيا باستثناء بعض التغييرات الشكلية التى لم تمس الجوهر حتى عام ١٩٦١ عندما انفصلت حكومة جنوب افريقيا رسميا عن بريطانيا بقرار من جانب واحد . وكان تفسير بريطانيا للتغييرات التى طرأت فى الواقع على علاقاتها بجنوب افريقيا تفسير ايسيطيا واضحا مؤداه .

" ان تطور الاقاليم من الوضع الاستعمارى الى الدومينيون كان عملية تدريجية تحققت على مراحل فى المستعمرات المختلفة وقد جاء اول استخدام للفظ "دومينيون" فى مؤتمر عام ١٩٠٧ الامبراطورى ولم تطالب بلاد الدومينيون بوضع مستقل الا بعد مؤتمر باريس للسلام فقد وقعت بلاد الدومينيون البريطانى معاهدة فرساي فى عام ١٩١٩ وادعت ان ذلك بمنحها وضع دليا خاصا . كما انضمت الى عصبة الامم كاعضاء كاملين الحقوق . بل ان الهند انضمت فى نفس الوقت الى عضوية عصبة الامم

(٥)

كانها .

على الرغم من انه لم تكن من بلاد المد منيون ولم تحصل على
استقلالها رسميا الا في عام ١٩٤٧ .

ويجزم . ج ماى الوضع كما نص عليه دستور جنوب

افريقيا فيما يلى :-

" كانت بلاد المد ومنيون خاضعة لبريطانيا من الناحية
الاقاوتوية البحتة بينما كانت تتمتع بوضع دولى مماثل لبريطانيا المحطى
من الدرجة السياسية البحتة ويمكن ذلك هذا الركب المحجيب
والمتنافس بين حرفة الاقائون والعرف الذى يلفيه . وهى احسن
سمات المد سحر الانجليزى . فالد دستور ينص على الحق بينهما يفتي
التمسك به منافيا لد دستور . واذا تمت ممارسة هذا الحق فما ذ لك
الا نتيجة لتصميم بلاد المد ومنيون نفسها على ذلك .

ما يلى :-

ويتقل ماى الى الحديت عن جنوب افريقيا مباشرة فيوضح
يعتبر برلمان الاتحاد مجلسا تشريعا ثانويا . يدين بوجوده
الى قانون صادر عن البرلمان البريطانى . ونحن كونت
مستمرات جنوب افريقيا اتحاد ام ذلك بموجب براءات

Page (6)

(٦)

ملكية وكانت الاحكام الخاصة بسن مشروعات القوانين
واردة في القانون الخاص بجنوب افريقيا وفي التعليمات
الملكية . وقد الفت لائحة ويستمنستر لعام ١٩٧١ لذلك
الوضع واصبح اصدار مشروعات القوانين خاضعا لبانون الاتحاد
والوظائف التنفيذية الملكية وقانون الاختام الصادرين
عام ١٩٣٤ .

عندما اعتلت الملكية اليزابيث عرش بريطانيا عام ١٩٥٢ صدر
الاعلان رقم ١٢ في العدد الخاص من الجريدة الرسمية
بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٢٥ ونص الاعلان على مايلي :-

" الملكة لليزابيث عر الثانية بنعمة الله
ملكة بريطانيا العظمى وايرلاندا وبلاد الدومينيون فيما وراء
البحار ، الملكة وحامية الدين وملكة اتحاد جنوب
افريقيا .

وقد سجلت الالقب الملكية في عام ١٩٥٣ الوفاء والولاء للملكة .

وكانت الشؤون الخارجية تدار باسم الملكة ولكنها لما كانت
ملكسة دستورية فانها تتصرف تبعاً لمشورة وزرائها فيما يتعلق
بالاراض التي تدخل دخولا مباشرا في وجود تلك القوة المعنية
وبعد الحرب العالمية الثانية اصبح اعضاء الكومنولث

Page (7)

(٧)

البريطاني (فقد أصبحت كلمة دومينيون كلمة عتيقة) كأعضاء
 أصليين في الأمم المتحدة كما كان الحال في عصبة الأمم
 يتمتعون بسلطات مستقلة في إبرام المعاهدات ولهم إدارات
 تتولى الشؤون الخارجية في وزاراتهم * ونتيجة لهذا أعلن
 رئيس وزراء جنوب أفريقيا في أكتوبر سنة ١٩٤٨ تعيين سفراء
 على قدم المساواة مع البلاد الأخرى * ومنح قانون الامتيازات
 الدبلوماسية الصادر في ١٩٥١ الحصانة الدبلوماسية
 لتمثيله لممثلي البلاد الأجنبية وللمندوبين السامين لأعضاء
 الكومنولث في جنوب أفريقيا * وقد جاء تصريح رئيس الوزراء
 الذي أشرنا إليه عاليه عقب مؤتمر سنة ١٩٤٨ الأميرالسي
 الذي غير اسم المؤتمر إلى مؤتمر الكومنولث واسقط كلمة
 " بريطانيا " من عبارة الكومنولث البريطاني للأمم * وهكذا
 حلت كلمة " بلد من الكومنولث " محل كلمة " دومينيون "
 وفي دراستنا للتفسير البريطاني لم نعتز على أي منحه
 رسمي للاستقلال لحكومة جنوب أفريقيا فيما عدا المبدأ
 ذكر في مجلس العموم أثناء المناقشة التي دارت حول قانون
 جنوب أفريقيا الصادر ١٩٥٩ وهو أنه ليس من الأسلوب الإنجليزي
 في شيء حكم البيض على أنهم شعوب خاضعة *

Page (8)

(٨)

وفي مؤتمر رؤساء الوزارة المنعقد في لندن في ١٩٥١ تشكك الدكتور مالان رئيس وزراء جنوب افريقيا " في سياسة الحكومة البريطانية لتحويل المستعمرات الى اعضاء مستقلين في الكومنولث " وذكر ان الدستور
مالان قال :

" ان السياسة الحديثة التي اعلنتها الحكومة البريطانية لا تعنى اقل من تفويض اسم الكومنولث وخصفيتها تدريجيا . " وقال انه انتهى الى هذه النتيجة لانه شعر ان الكومنولث قد وجد نتيجة لشعور بالتضامن بين الاعضاء على اساس المصالح المشتركة المحددة ولوجود تجانس كاف في الثقافة وفي النظرة السياسية وأردف قائلاً عند ما كان الكومنولث يتألف من خمسة اعضاء فحسب هم : بريطانيا - وكندا - واستراليا - ونيوزيلندا - وجنوب افريقيا فان ظروف التضامن كانت مازالت موجودة واعنى بها المصالح المشتركة والتجانس اللازم .

ولكن الان ونتيجة للاحداث الجديدة ولا سيما الاخيرة منها وكذلك الاعلانات التي صدرت عن سياسة بريطانيا لا يدع من ان يثار هذا

Page (9)

(٩)

السؤال : ماهو الترخا من التمديد او المصلحة المشتركة او التجانس
 الباتم . مثلا بين جنوب افريقيا والهند الذي يتجاوزه ذلك الذي بين
 جنوب افريقيا وهولندا او بلجيكا او فرنسا او ألمانيا او على سبيل المثال
 ذلك الذي يقوم بين استراليا والولايات المتحدة ؟

والنقطة الرابعة الجديدة . بالملاحظة ان دكتور مولان لا يرى
 ان المستعمرات قد تحولت الى دول مستقلة ولكن الى اعضاء مستقلة في الكومنولث
 وهو وضع يطالب به الاعضاء البيض الخمسة والذي من المسلم به انه انشأ
 بينهم علاقة خاصة وقد تبيحت الدكتور مولان بهذه العلاقة في حرص شديد .
 ومماثل هذا في الامة ملاحظة حالاتين للانفصال ادى اليهما تصرف
 من جانب واحد في ممارسة الدستور الشرقي البريطاني الحديث فقد
 انسحبت ايرلندا عام ١٩٤٩ يتصرف ذاتي واعلت نفسها جمهورية واعترف
 البرلمان البريطاني بهذا الانفصال . بعد مشاورات مع الاعضاء الاخرين
 في الكومنولث واصدر قانون ايرلندا عام ١٩٤٩ . وكانت بورما قد تصرفت
 بالعمل وافر البرلمان قانون استقلال بورما سنة ١٩٤٧ .
 وفي حالة جنوب افريقيا اعلن برلمانها من جانب واحد
 الجمهورية باجراء بسيط ادخله على التشريع القائم يقضى باستبدال
 لفظ يمس بالحاكم المام حيثما ورد هذا اللفظ في قوانين البلاد

(١٠)

مع اجراء التعديل المناسب فى طريقة التمييز والغاء براءة الحروف الملكية والمستندات المصاحبة لها • ولم يحدث بحث مدى علمنا استجابة مماثلة من البرلمان البريطانى • كما حدث فى الحاليتين المشار اليهما انفا •

وطبقا للخبراء القانونيين جننجز ديونج فى القوانين — للدرستورية للكونولك (الاضافة الثانية ٧ — ١٤١ ب) فان وضع العضو المنسحب يتوقف على اعتراف القانون الدولى ونحن لا ننكر وجود مثل هذا الاعتراف فى حالة جنوب افريقيا •

ان القانون الدولى يؤيد موقفنا اولا لانه اصبح تجسيدا للقواعد الدولية المألوفة — التى تربط المجتمع الدولى ببعضه وثانياً لانه لا يقسم المجتمعات السياسية الى (أ) اولئك الذين تقام معهم العلاقات على اساس القانون والى (ب) اخرين قد تفرض عليهم اية معاملة كالسياسات الاهلية والاجراءات الاهلية والادارة الاهلية • وتتخذ ضدهم اية اساليب اخرى • وثالثا لان اقامة الدولة هو الهدف الاساسى للتعبير عن النفس سياسيا وهو ايضا الهدف الحتمى والمنطقى للمجتمعات فى اى مكان من العالم • ذلك انه تتجسد فيه عضوية المجتمع الدولى حتى وانه حينما يرفض زعماء دولة من الدول بصفة دائمة الالتزام بالقوانين الدولية المألوفة ينطوى مثل هذا الرفض على تناسل عن حق الدولة •

(11)

ان الضغط المتزايد من الرأي العام المائل على جنوب افريقيا هو بمثابة ممارسة لسياساتها المنصيرية وتأييد ايضا لممارسة الشعب الاسود لحق تفسير المصير . ذلك الضغط الدولي قد كشف التضارب بين مدأى حق تفسير المصير والحق الشرعي المحلي .

حق تفسير المصير :

ان مفهوم حق تفسير المصير هو حق قوى وطبيعي معترف به عالميا . كما يعترف به الثانون الدولي كشرط اساسي لتميز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية وهو القاعدة الرئيسية بالنسبة لحقوق تنمينة علاقات الصداقة بين الشعوب وتحقيق السلام والامن الدوليين .

وما يذكر انه في نهاية الحرب العالمية الاولى تم تفسير مبدأ حق تفسير المصير بالنسبة للافريقيين تفسيراً استعمارياً . ذلك ان مؤتمر السلام بباريس كان من المنعرج ان يقوم على النقطة الخامسة من خطاب رئيس الولايات المتحدة المستر ويلسون الذي الفى أساسه في ٤ يوليوسنة ١٩١٨ حيث قال ان : اية تدبوة يجب ان تقوم على اساس المصالح المتبادلة او منفعة اية دولة او بهمب اخر قد يرغب في تدبوة مختلفة

(١٢)

من اجل نفوذه اوسيطرته الخارجية الا ان الدول الغربية السـتـى
 سيطرت على مؤتمر السلام والتي القى تنافسها ظلالات على انشطتها
 التعاونية نظرت للافريقيين على انهم لا شعوب مختلفة في حاجة الى سيطرة
 سياسية خارجية والى رأس مال اجنبي ايضا . الامر الذي ادى الى عدم
 منحهم حق تقرير المصير فالوضع الاستعماري المفروض على الافريقيين
 في ازانيا ليس امرا عرضيا اذ انه بالنسبة للمستعمرين البريطانيين
 يعتبر استمرارا لنظرية القرن الثامن عشر وهي ان الانظمة المثلثة سواء اكانت
 من المستعمرات التي تم فتحها بقوة السلاح او تم التنازل عنها تعتبر ملكا
 بحكم القانون لمجتمعات المستعمرين البيض . وهذه النظرية قد ادرجت
 بصورة بارزة في الجزء ١٤٧ من قانون جنوب افريقيا لعام ١٩٠٩ الذي ينص
 على :

يعهد بمهمة الاشراف وادارة الشؤون الداخلية والمسائل التي تهـم
 الاسيويين بصفة خاصة او بصفة عامة في كل الاتحاد للحاكم العام
 بالمجلس ، الذي يمارس كافة الصلاحيات . الخصة بالنسبة لادارة الداخلية
 الممنوحة حتى الان لحكام المستعمرات او التي يمارسونها بوصفهم زعماء الاهالي
 وان اى اراض قد عهد بها الى الحكام او الحكام والمجالس التنفيذية
 لاية مستعمرة بهدف تحويلها الى مناطق محجوزة لسكن الاهالي . يجب
 ان يعهد بها للحاكم العام بالمجلس الذي يمارس كافة الصلاحيات

Page (13)

(١٣)

الخاصة بالنسبة لمثل هذه الاراضى كما يقوم اى حاكم او الحاكم والمجلس التنفيذى حتى الان يمارستها وان اية اراضى منحصصة فقط لسكن الاهالى والتي لا يمكن فى وقت انشاء الاتحاد تحويل ملكيتها الا بموجب قانون صادر من الهيئة التشريعية الاستعمارية يجب الا يتم نقل ملكيتها او تحويلها باى حال من الاحوال عن الغرض الذى خصصت له الا بموجب قانون صادر عن البرلمان °

وهذا فى مفهومنا المتواضع هو الدليل على تسليم

السلطة الاستعمارية لحكومة اتحاد جنوب افريقيا باعتبارها هيى الوريث الشرعى للادارات الاستعمارية فى رأس الرجاء الصالح والناخال والترانسفال ومستعمرة نهر الأورانج وهذه هى الاراضى الوطنية المحتجزة التى يطلق عليها اليوم مستوطنات البانتو وهذه هى الشعوب التى ستمنح الاستقلال والسوادة تحت حكم الزعماء المحليين °

وينطوى المفهوم الحديث لحق تقرير المصير على

الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقد نص على حق الشعوب والامم فى تقرير المصير فى ميثاق الامم المتحدة والاتفاقية الدولية لحقوق الانسان والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة الخاصة بحق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية

Page (14)

(١٤)

والاجنبية في تقرير المصير و اعلان مبادئ القانون الدولي بشأن علاقات الصداقة والتعاون بين الدول والقرارات الخاصة بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية والقرارات الخاصة باستراتيجية التنمية الدولية لعقد التنمية الثاني للام المتحدة وانشاء نظام اقتصادي دولي جديد • و اعلان التقدم الاجتماعي والتنمية •

ان مبدأ حق تقرير المصير كمبدأ اساسي في القانون الدولي قد ورد باسهاب في اعلان القانون الدولي بشأن علاقات الصداقة والتعاون بين الدول • وناشد القرار رقم ٢٦٢٥ (الدورة ٢٥) الصادر عن الجمعية العامة للام المتحدة في ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٧٠ ناشد جميع الدول ان تسترشد بهذه المبادئ في معاملتها على الصعيد الدولي وتطوير علاقاتها المتبادلة على اساس الالتزام التام بهذا المبدأ •

ان المادة الاولى عن الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة الاولى من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية كلاهما يؤكد ان لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها • وبمقتضى هذا الحق تقوم بتحديد وضعها السياسي بحرية وتسمى بحرية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية •

(15)

وينادى الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بضرورة انهاء الاستعمار فى كافة اشكاله وصوره ويعلن بان خضوع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الاجنبى يشكل رفضا للحريات الاساسية وعائقا لتعزيز السلام والتعاون السالميين كما تمت الاشارة الى ان التفرقة العنصرية مرتبطة من الناحية العملية برفض حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للحكم الاستعمارى والسيطرة الاجنبية .

وختاما يمكن القول بان مفهوم حق تقرير المصير وحق الشعوب فى تأكيد استقلالها ينطوى على الممارسة الفعلية للسيادة القومية ضد اية سيطرة او تبعية وان ممارسة وحماية حقوق الفرد السياسية والدينية والاقتصادية لا يمكن ان تتم خارج نطاق حسيق تقرير المصير . وان حق اى شعب مستقل فى تعزيز العدالة الاجتماعية وممارسة سيادته الثابتة على موارده الطبيعية من اجل مصالح الامة لا يمكن ان يتم الا فى ظروف ممارسة مبدأ حق تقرير المصير .

حقوق الانسان :

اصدر مؤتمر الامم المتحدة بشأن المنظمات الدولية

Page (16)

(16)

المنعقد في سان فرانسيسكو في ١٩٤٥ اعلانا صريحا جاء به انه
تم التأكيد ضمينا في سبيل تطوير قواعد التطبيق العام للانتقال من مرحلة
الاستعمار (او المستعمرة) الى الانتداب ومن الانتداب الى الدولة
ذات السيادة على المبدأ الذي يقضى بان الهدف الذي ينبغي ان يسعى اليه
هو الحصول على تطبيق عالي لمبدأ حق تقرير المصير .

وكما تم ايضا قبول حق تقرير المصير بوصفه عنصرا
اساسيا او ضروريا بالنسبة لحقوق الانسان الاخرى لانه لا يمكن ان يكون
هناك ممارسة حقيقية بحقوق الفرد دون الاعتراف بحق تقرير
المصير . هذا ولا غرو في ان هذا الحق يعدو على كافة الحقوق الاخرى
ويمثل حيز الزاوية بالنسبة لاساس حقوق الانسان .

اراء المجتمع الدولي :

ان الحاجة الى تحديد صحيح لمفهوم حق تقرير المصير
من حيث المعنى والمضمون وللتفسير والتطبيق قد تم تدويلها اعتبارا من
٣٠ يونيو سنة ١٩٧٥ اما الحكومات ووكالات الامم المتحدة المتخصصة
والمنظمات الحكومية الاقليمية فقد ابدت رأيها بالفعل في هذا
الخصوص .

Page (17)

(17)

من خلال - ما تم إبداءه من وجهات نظر في هذا الخصوص
اتفقت الآراء على أن مبدأ حق تقرير المصير هو حكم حتمي
من أحكام القانون .

ومن العجيب أن نشير إلى أن جنوب أفريقيا قد أرغمت
نتيجة لضغط الرأي العام العالمي على الانسحاب من الأشراك
تسى أنشطة معظم المنظمات الدولية واتهمت هذه المنظمات
بأنها تتدخل في شؤونها الداخلية ويقوم هذا الضغط الدولي
عادة على معارضة ونيل سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة
جنوب أفريقيا هذه وعندما طلب من هذه المنظمات أن تبدي وجهات
نظرها حول حق تقرير المصير طبقت كل هذه المنظمات بلا استثناء
نفس المعايير التي اتخذتها أساسا للوقوف هذا الموقف ضد سياسة
الفصل العنصري . فعلى سبيل المثال لا الحصر قام مكتب العمل الدولي
بوضع قائمة بالقرارات الصادرة عن مؤتمر العمل الدولي ومجلس الإدارة المتعلقة
بحق الشعوب في تقرير مصيرها مع الإشارة بصفة خاصة إلى الجوانب
الاجتماعية والتي تعتبر تمريزا للمعادلة الاجتماعية بوصفها حقها لكل
الشعوب وتتضمن حقها في اختيار النظام الاجتماعي التي تود أن تعيش
في إطاره .

وتم التأكيد على هذا الجانب أيضا باعتبار " الاستقلال الوطني

يقوم على حق الشعوب في تقرير مصيرها " باعتباره شرطا أساسيا

(1A)

للتقدم الاجتماعي والتنمية • وتعتبر منظمة الصحة العالمية ان حقوق
تقرير المصير هو امر لا يمكن فصله من حقوق الانسان الاساسية وتعتبر
اليونسكو ان نشاطها يتصل بدعم حقوق الانسان والثقافة على العنصرية
والاستعمار • كما اجرت تحليلا مفصلا لما قامت به من اعمال تأكيد
للجوانب الثقافية لحق تقرير المصير • اما المنظمات الاخرى مثل
منظمة الاغذية والزراعة • ومقر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة
الامم المتحدة للتنمية الدولية • فقد وجهت الاشمام الى العديد
من المسائل المتعلقة بالجوانب الاقتصادية الخمسة بحق تقرير
المصير •

مقدم من وفد المؤتمر الاثنيون الجامع •

١- ب • ك ليبالو

الرئيسي بالاناب • رئيس الوفد •

٢- د • م • سيبيكو

مدير الشؤون الخارجية •

٣- أ • ل • ماكين

مدير الادارة السياسية والترديدية والدعاية والاعلام •

٤- أ • ل • نتاويديسى

الامين الادارى •

٥- ف • ل • مايكيسو

عضو اللجنة المركزية •

٦- ف • ل • ماكى

الممثل الاعلى للمنتخبين الافريقيين الجامع في ليبيريا •

Page (1)

(مرفق ٢)

(١)

مقدمة

مقدمة من المؤتمر القومى الأفريقى

(جنوب أفريقيا)

- ١- يعتقد المؤتمر القومى الأفريقى لجنوب أفريقيا انه لا أساس هناك - أيا كان فى التطور التاريخى لسياسى لجنوب أفريقيا وفى هكل النظام الفهمى المعتمدى كذلك فى القانون الدولى يؤيد وصف هذا النظام أوتلك الدول المزعومة بأنها مستقلة ذات سيادة داخل إطار النضال من أجل التحرير الشامل لأفريقيا من كل أشكال الاستعمار والسيطرة الأجنبية .
- ٢- وهذه المسألة جديدة بل إن تشار كما أنها حاسمة لان شرعية سلطة نظم الحكم ووضعه قد تحددت لهما منظمنا وشعبنا باصرار وبلا تردد على الرغم من أن القومى والدوليين وكان هذا التحدى جزءا من الصراخ لاستعادة حق شعبنا فى أرضه وفى ثروته وفى موارده وحقه فى تقويم المصير وبعبارة أخرى، حقه فى السلطة الاقتصادية والسياسية فى وطنه .
- ٣- وأهم من ذلك فى رأينا أن التحدى الصحيح لنظام الحكم

Page (2)

(٢)

في جنوب أفريقيا هو ذلك الذي يعترف بلا شريطة
النظام، وشرعية مراع التحريك القومي للتخلص من ذلك
النظام وان العزلة والتجم وانزال المقاب بانصار ذلك
النظام واعوانه على ابدى المجتمع للمالى، والتزام اسم
العالم وشعبه بمساندة كل اشكال للنضال في سبيل
التحرير القومي بما في ذلك الصراع المسلح، كل هذا
يصدر عن الاشورية النظام وعن شرعية صراع التحرير
القومي.

والاعتراف بان نظام "حكم القومى المنصرى او الاعتراف
بالدولة في جنوب افريقيا" مستقلة ذات سيادة
يضمنى صفة الشبيبة على قوانين وضعتها الاقلية
البيضاء لا اقلية الشعب التى تستبعد هي نفسها من اية
مؤسسة واضحة للقوانين، كما انه يخول لهذا النظام
سلطة تمثيل شعب لم يقسم بتفويضه على الاطلاق،
والى المدخول من علاقات قومية وبنية نيابية عن الشعب
علاقات تتعارض تنافرا مباشرا مع تطورات وتنتيك
اتفاقيات منظمة الوحدة الافريقية والام المتحدة
وقراراتها.

Page (3)

(٣)

- ٥- وفضلا من ذلك فان اضعاف صفة الاستقلال والسيادة على هذا النظام - لا يهدف الى الحيلولة دون مناقشة سياساته وممارساته في منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة فحسب بل يهدف ايضا الى تضيق الخناق على العمل الجماعي الدولي الموجه ضد النظام
- ٦- واخيرا اذا سلمنا بصحة هذا التحديد فسوف يجد النظام الفاشي المنصرى منبسطا في انه دولة افريقية مستقلة كأي دولة افريقية مستقلة اخرى * والواقع ان منظمة الوحدة الافريقية لا تستطيع التوفيق بين التسليم بهذه الدعوى وبين مساندة النضال القومي من اجل التحرير في جنيب افريقيا *
- ٧- ومن رأينا ان التحديد الوارد في بيان لوزاكا ليس خاطئا فحسب ولكنه مضيق بالتلميحات الخطيرة * والسيادة التي ترد في ميثاق الامم بما يشبه القياس وكذلك في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي الاعلان الخاص بمنح الامتقلال لشعب المستعمرات وفي الاتفاقيات الدولية المختلفة والمعاهدات والقرارات التي اتخذتها اجهزة الامم المتحدة ووزاراتها والدول الاعضاء

Page (4)

(٤)

هذه السيادة تتبلور - دون اى التباس - فى سلطة سياسية تمارسها الدولة على اسس معينة بما عليها من سكان • كما تتبلور فى قدرتها على الدخول فى علاقات دولية مع الاخرين بمحض ارادتها الحرة •

9 - وهذه السيادة يحددها القانون الموضوعى والظروف التى تفرض على الدولة الالتزام باحترام حقوق الشخصى الانسانى من ناحية والالتزام باخضاع مصالحها الخاصة للمصالح العامة للمجتمع الدولى من ناحية اخرى •

10 - التطور المسكرى / والسياسى / والتاريخى لجنوب افريقيا :

ان تاريخ جنوب افريقيا ابتداءً من ١٤٩٥ عندما اكتشفها وهذا تعبير استعمارى وقع - فاسكو داجاما الذى اعلن ان خليج الموسل ارضا برتغالية - هو تاريخ مائتين وخمسين عاماً من الحروب الاستعمارية الدامية التى تتسم بالعدو والنهب على ايدى البوير والبريطانيين فى محاولة لحرمان شعبنا من ارضه وثروته وموارده ولاستعباده والقانون الخاص بجنوب افريقيا الا نتيجة للدعاية السياسية التى يمارسها البويريون والبريطانيون فى بلادنا • وان مقصده الرئيسى هو انكار حق شعبنا فى تقرير المصير وتعريضه لسيادة الاجانب المستمرة •

Page (5)

(5)

- 11

ولقد قام شعبنا بشدة فرض السيطرة الاستعمارية عليه وحتى بعد تلك الهزائم العسكرية الكبرى مثل معركة نهر الدمام التي نشبت في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ وقد هزم شعبنا في نهاية الملف بواسطة الاسلحة المتفوقة التي استخدمها الغازي بسبب التحالف بين البوير والبريطانيين لقد هزم الشعب من الناحية العسكرية ولكنه لم يزعن قط • ولهذا استمرت المقاومة ضد السيطرة وما زالت مستمرة حتى هذا اليوم وكانت القضية دأبنا هي استعادة حق البلاد من خلال الاستيلاء على السلطة وتوكيد حق تقرير المصير • وهذه الخلفية الموجزة تدحني اية فكرة عن شرعية سيادة النظام الفاشي في بلدنا •

- 12

ولا يمكن ان تكون السيادة المكتسبة عن طريقهم سبب الشعور واستعبادها امرا مشروعاً • ولقد واصلت النظم المتلاحقة التي فرضت نفسها على بلادنا وشعبنا تراث النهب والاستعباد • ودعواها باطلة في السيادة على ارضنا وشعبنا •

- 13

بعد ان انهزم شعبنا عسكريا وبعد ان انهزم البوير ايضا فرضت بريطانيا نفسها بوصفها الحاكم الاستعماري في بلادنا

Page (6)

(٦)

وتأمرت مع البوير على انشاء نظام الحكم العنصرى الذى يعتمد على سيطرة الاقلية البيضاء وذلك بغية الاستمرار فى نهب بلادنا وثرواتها ومواردها • وتدعيم استعمارنا شعبنا • وانكار حقوقه الانسانية الاساسية وحقد فى تقرير المصير •

وكان قانون جنوب افريقيا الصادر ١٩٠٨ ذلك الدستور المزعوم للنظام العنصرى - تأسيسا للنزعة العنصرية واساسا لمجموعة القوانين التى هى فى جوهرها استمرار للهدوان الاستعمارى ضد شعبنا وارضيه وهكذا انشأ نظاما وصف بحق بان لا انسانى وبانه جريمة ضد البشرية وقانون جنوب افريقيا نفسه يطابعه فى الفصل العنصرى قانون لا انسانى • وكان هذا واضحا لشعبنا حتى قبل صدوره •

وعندما اصبح جليا بصورة لا تحتمل الشك ان الاغلبية الوطنية الافريقية على وشك ان تخونها الحكومة البريطانية الاستعمارية ارسل زعمائها وفد الى ملكة انجلترا احتجاجا على تسليم السلطة السياسية وزمام الحكومة الى اعوانها من البوير • مع استبعاد الاغلبية الساحقة من الاهالى

-١٥-

-١٦-

Page (7)

(٧)

الوطنيين وتمت خيانة شعبنا على كل حال • وتم التصديق على قانون الاتحاد الأبيض كله في برلمانين اجنبيين احدهما في لندن في بريطانيا الاستعمارية والاخر في بلادنا على ايدي عملاء الاستعمار البريطانيين في البرلمان الذي لا يدخله غير البيض وقد حاولت هاتان الهيئتان افساء الطابع الشرعي على نهب شعبنا وبلادنا •

١٧- وولد المؤتمر القومي الافريقي في الثامن من يناير سنة ١٩١٢ لهو اصل في صورة مختلفة وطرائق مختلفة تقاليدنا في مقاومة الغزاة •

١٨- ولقد انشأ المؤتمر القومي الافريقي كتعبير عن امم متحدة وكأداة لتحرير الشعب المضطهد وكان تحديها للسيطرة اتحاد لا يضم الا مؤسسات بيضاء فحسب •

١٩- ولقد انشأ المؤتمر القومي الافريقي لجنوب افريقيا منذ بدايته دولة داخل دولة وكان يدعو الى ولاء الافريقيين التام له • لا للدولة البيضاء وكانت تعبئته للجماهير ضد قانون الارض الفاشم الصادر في ١٩١٣ (الذي سلب حق شعبنا في امتلك الارض) وضد فرض قوانين

Page (8)

(٨)

تصاريح المرور على نساءنا في عام ١٩١٣ - كانت هذه
 التعبئة هي اعمالها الاولى في المقاومة ضد القوانين
 التي يصدرها برلمان ابيض غير شرعي واستهلت هذه الاعمال
 مرحلة جديدة من المقاومة والثورة وما زال للمؤتمر القومى
 الافريقى شعاره ورايته وقد اهاب في تاريخه المبكر بالشعب
 الا يهتف ليحفظ الله الملك او الملكة وكان هذا هو شعار
 الاتحاد والبيور بل ان يكون للشعب علمه وشعاره
 وهو فليبارك الرب افريقيا وليحفظ الله امتنا " وكان للمؤتمر
 القومى الافريقى سياسته القارية والخارجية التي تتميز
 وتعارض مع سياسة حكم الاقلية البيضاء الاستعماري .
 وكان شعارها عودى با افريقيا . يتعارض تمارضها
 حادا مع سياسة البريطانيين والبيور في اخضاع
 القارة .

-٢٠-

وكان انشاء المؤتمر القومى الافريقى هو اوضح رفض لشرعية
 وسلطنة او سيادة المستعمر المنصرى من جانب شعبنا
 وهذا كله بينما استمر البيض في نهيمهم الاستعماري لبلادنا
 من خلال المؤسسات الشرعية الزائفة وبواسطة القهر
 البوليسى والقوة العسكرية . وهكذا كان على شعبنا الذى

Page (9)

(٩)

جرده المدد وتاماً من اسلحته وانتزع منه السلطنة السياسية - ان يعدد نفسه لاضطناح وسائل جديدة واساليب سياسية لاستمادة حق البلاد • تحت زعامة المؤتمر القوي الافريقي •

وتميزت هذه المرحلة الجديدة من الصراع في سبيل حق البلاد وحق تقرير المصير بان الاغلبية الافريقية وغيرها من الاعضاء الاخرين المضطهدين من الاهالى لم يعترفوا قط بالسلطة غير الشرعية المغتصبة التي يدعيها المضطهدون والمستغلون •

وتوالى بعد ذلك طائفة عريضة من اعمال المقاومة تبدأ من تقديم الالتماسات والاحتجاجات وتمير الاضرابات الوطنية السياسية والاضرابات الصناعية • وحركات المقاومة السلبية وتحدى القوانين الجائرة وتنتهى بالاعمال التي تعرض اصحابها للذابح وتشهد اليوم جميع الاستعدادات التي تتخذ للكفاح المسلح بفرض الاستيلاء على السلطة الاقتصادية والسياسية بالرفض التام لسيادة النظام لمنصرى الفاشى على شعبنا وارضه •

وارتفع صوت منظمنا وشعبنا في احتجاج صاخر مرة اخرى عندما اوصل الناخبون البيض تلاميذ هتلر الفاشيين

(١٠)

الى السلطة في الانتخابات العامة المزعومة التي اجريت في ١٩٤٨ . وكان رئيس الوزراء الحالي جون فورستر ورئيس مكتب امن الدولة هندريك فان دن بيريغ قد القيما في السجن خلال فترة الحرب الثانية بسبب انشطتهما الموالية للنازي في جنوب افريقيا . وبينما كان زملاؤهما النازيون في ألمانيا يواجهون حكم الاعدام في محاكمات نورمبرج على الفظائع التي اقترفوها ضد البشرية كان فورستر وزملاؤه في جنوب افريقيا - وهم في الواقع شركاء في تلك الجرائم - قد اعتلوا منصة الحكم في بلادنا . وفي شعبنا وكان وصول العنصريين البيض انصار النازية الى الحكم من شأنه ان يزيد من حدة البشاعة والبيروقراطية اللتين اتسمت بهما الجرائم التي ارتوها عن مؤسسي النظام العنصري . واصبحت بدعة اليوم ، هي القبح الذي لا هوادة فيه والارهاب والحكم عن طريق الحديد والنار . وازدادت مواجهة جماهير الشعب في اعمال مقاومتهم المتصاعدة بالقوات المسلحة التي عباها لبييض تعبئة كاملة وحتى في هذه الظروف وفي ايسة مرحلة كانت . لم تقبل منظماتنا او شعبنا السيادة الفاشية عليهم . وكيف يمكن ان يكون الامر على خلاف ذلك ؟

Page (11)

(11)

وفي أي مكان في العالم رضخت الشعوب لسيادة جيش الاحتلال الذي ياتمر بأوامر هتلر أو موسوليني ؟

— ٢٤ —

وعلى الرغم من أن هيكل النظام العنصري كان بتركيبه يحرم الاغلبية الساحقة من الشعوب القهورة المستغلبة من اية مشاركة في المؤسسات الصانعة للقوانين فقد كان الاجراء الاول الذي اتخذه النظام الموالي للنازية هو اسكات كل معارضة وإخمادها • وكان قانون الغاء الشيوعية الصادر ١٩٥٠ يهدف الى تمكين النظام من فرض الحظر على جميع المنظمات والتجمعات وتحريم المطبوعات ونفى الاشخاص وتحديد اقامتهم في مناطق معينة • ونظم المؤتمر القومي الافريقي والحزب الشيوعي احتجاجات شديدة على هذا الاجراء الوحشي بيد ان هذه الاحتجاجات قمعتها نظام الحكم عسكريا وكانت النتيجة اعدام ثمانية عشر افريقيا • وكان هذا القانون اخطبوطيا استخدم منذ ذلك الحين لادانة اية منظمة او أي شخص يظهر اية بادرة من بوادر المقاومة للنظام • كما كان ايضا اساسا لمحاكمة بتهمة الخيانة استموت اربع سنوات ونصف ووجهت فيها الى ١٥٦ عضوا من اعضاء مؤتمر التحالف، شهمة

Page (12)

(١٢)

الخيانة المظلمى وهذه هى الاداة القانونية المزعومة
التي يستخدمها القهر الفاشى ضد كل معارضة .

واصدر النظام العنصرى الفاشى اكداسا تزداد ارتفاعا من

-٢٥-

التشريعات البغيضة التي تهدف الى اخماد المقاومة

المصاعدة هذه وقمعها وصحقها ونورد هنا بعض

الامثلة القليلة فمن هذه التشريعات : قانون تسوية

منازعات العمل الاهلى الصادر سنة ١٩٥٣ قانون الامن

العام ١٩٤٣ قانون تعديل القانون العام ١٩٥٣ قانونا

الحجز لمدة ٩٠ يوما و١٨٠ يوما قانون الارهاب وهى جميعا

توقع احكاما وحشية وبربرية بما فيها حكم الاعدام على

ايسة مقاومة للنظام وقد لجأ اليها الفاشيون لانهم يعلمون

ان الغالبية الساحقة من الشعب ترفضهم .

وهذا الطوفان من قوانين الطغريان والارهاب الذى

-٢٦-

اطلقه نظام لا يستند الى شرع او قانون - لم يمنع منظمتنا

وشعبنا من مواصلة التحدى للنظم الفاشى العنصرى الذى

ينتهج اقتصاديا وثقافيا وسياسيا وعسكريا - سياسة

الابادة الشاملة لشعبنا . وهى جريمة حددت تحديدا

واضحا فى الاتفاقية الدولية الخامسة بالفناء جريمته

الفصل العنصرى ومعاقبتها .

(١٣)

وما زالت ممارسة نظام فورستر - بريتوريا للسلطنة
 -٢٧- والحكم - تلقى تحدياً مستمراً داخل جنوب افريقيا
 ويشهد التشريع الاخير بشأن مجرمات القوانين الذي
 يرمي الى القمع • والاعتقالات المستمرة والمحاكمات
 وضروب الحظر والسجن والنفى والتعذيب وجرائم
 القتل التي يرتكبها البوليس بين المحتجزين والارهاب
 البوليسى والعسكرى وتضاعف النفقات العسكرية والاعلانات
 المتكررة لحالات الطوارئ - يشهد هذا كله على التحدى
 الجماهيرى الذى يوجهه شعبنا يوتيا للسلطنة القائمة •
 وهذا الصراع والنضال ليسا حركة بدنية تطالب باصلاح
 -٢٨- سلطنة ونظام مستقرين ولكنهما تحد لشريعة النظام
 والسلطنة المفروضين على شعبنا تمهرا وقسرا • ذلك ان
 نضال شعبنا هو اساساً نضال قوى للتحرير ضد الاضطهاد
 والاستغلال نضال يسعى الى استئصال هذا الهيكل
 من جذوره لانه يمثل نمطا خاصا من الاستعمار حيث
 يكون المستمر والمستمر داخل ارض واحدة بعينها على
 اساس ان نظام فورستر - بريتوريا - هو اشد ورثية

ورثة الاستعمار وحشية وان الاغلبية المضطهدة
المستغلبة المناضلة هي التي تنانى من الاستعمار
وتمثل مبادئ الاتحاد في بريتوريا عاصمة الفاشيين
والعنصريين •

-٢٩

هذه العاصمة للامبرياليين الفاشيين العنصريين والسيطرة
العدوانية التوسعية في جنوب افريقيا قد بسطت
مخالبها الامبريالية على ناميبيا • وهم يهددون الان انجولا
وافريقيا الجنوبية بل وافريقيا الجنوبية بأسرها •

-٣٠

ولقد حذر المؤتمر القومي الافريقي في جنوب افريقيا في
الماضي من ان النظام الفاشي في جنوب افريقيا ليس
منصة انطلاق لاعادة استعمار افريقيا فحسب ولكنه
يوصفه ايضا دولة امبريالية كاملة النمو وجزء لا يتجزأ
من النظام الامبريالي العالمي فان له ايضا مخططاته
الامبريالية الخاص في افريقيا بوصفه الشرطي الذي عين
نفسه في افريقيا ضد الشيوعية المزعومة • وهل هناك
ادل على ذلك من ذلك التشريع الوقح المسمى " قانون
الدفاع عن جنوب افريقيا الذي يضح به الفاشيون
لانفسهم حق ارسال القوات العدوانية المسلحة

Page (15)

(١٥)

الى اى بلد فى افريقيا كلما وجد واذ لك مناسبا • حتى لو كان
 ذلك انتهاكا لسيادة اية دولة مستقلة على اراضيها •
 وليس من شك ان هذا تطبيق لنظرية هتلر المانيا
 فوق الجميع وقد تحول هذا الشعار عند الفاشيين والمنصريين
 فى جنوب افريقيا الى مصالح جنوب افريقيا فوق الجميع
 فما معنى الاستقلال وما معنى السيادة عند هؤلاء
 الوحوش النجسين ؟ هؤلاء الذين نصبوا لانفسهم
 هدفا يرمى الى انتهاك الاستقلال والسيادة
 الحقيقيين داخل جنوب افريقيا وفى القارة الافريقية •

٣١ - التطور التاريخى للتحدى الذى يوجهه المؤتمر البوسى الافريقى

للاعتراف الدولى بالنظام الفاشى - عيبات الامم

ولم يقتصر التحدى الذى وجهه المؤتمر القومى الافريقى
 لسلطة ووضع وشرعية النظام الفاشى ولا قانونية القوانين
 على اعمال المقاومة الوطنية • فبعد ارسال الوفود
 الى البرلمان الانجليزى تابعت منظماتنا التى فوضها
 الشعب حملتها فى المنظمات الدولية •

وفى المؤتمر الذى انهى الحرب العالمية الاولى فسى فرساي

Page (16)

(١٦)

عام ١٩١٩ كان وضع ممثلى نظام الحكم العنصرى
 فى جنوب افريقيا وأوراق اعتمادهم موضع تحد • فقد
 اثار وفد المؤتمر القومى الافريقى الذى حضر هذا المؤتمر
 قضيتين هامتين بالاضافة الى قضية الشـمـوب
 المضطهدة وهما :

- (١) حق الشعب الافريقى فى روديسيا فى الحرية
 وكان القضية نـجـكـايـيا هو المتحدث عن هذه
 القضية المهمة الحارقة وكان رودس كما
 هو معروف احد بنات الامبراطورية
 البريطانية وكان رأس الرجاء الصالح
 ومناجم الذهب فى كامبرلى مقر أعماله
 كما كان يحلم بامبراطورية بريطانية
 تمتد من رأس الرجاء الصالح الى القاهرة .
- (٢) وعارض وفد المؤتمر القومى الافريقى بشدة
 ايضا منح تفويض جنوب غربى افريقيا لجنوب
 افريقيا العنصرية وعكهن تكهننا صادقا
 بانه اذا لم يسمع صوت لمؤتمر القومى الافريقى
 فان مصير الاهالى الوطنيين فى جنوب

(١٧)

غرب إفريقيا (الذي يعرف الآن باسم
ناميبيا) لن يختلف عن مصير شعب
جنوب إفريقيا) (سرقنة أراضيهم ونهب
ثروتهم ومواردهم واستعباد شعبهم)
وكم كانت هذه النبوة صادقة.

بيد ان احتجاجات وفد المؤتمر القوي الإفريقي لقيست
اذانا صمًا. فلقد منحت عصبة الأمم التي تسيطر
عليها الدول الاستعمارية الاعتراف الدولي للنظام
المنصري وهكذا ولد فرانكشتاين دولي متلفعا
بالاعتراف الدولي. ومتمتعا لا بالاستقلال والسيادة
فحسب بل بالسلطة والقوة والشعوب تتجاوز
حدوده وكانت هذه صورة هزلية من صور الظلم.

وعندما احتج الشعب المضطهد في جنوب إفريقيا في
وقت سابق لدى البرلمان البريطاني على المظالم
والفظائع التي ترتكب ضده احيط علما بان شعوب
جنوب إفريقيا اصبحت تحت الاشراف التام لبرلمان
جنوب إفريقيا. وهو برلمان مقصور على البيض تماما
وفي عام ١٩١٩ سلمت المنظمة الدولية المزعومة مئات
الالاف من الاميال المربعة ومن الاهالي لا يدافعون

-٣٣

-٣٤

Page (18)

(١٨)

في سجن ذلك النظام الاجرامى نفسه الذى مازال تحت
جرائمه ضد شعبنا وضد شعوب ناميبيا مستمرة
حتى يومنا هذا •

وما يبرح نظام فورستر - بريتوريا الفاشى العنصرى يدعى -٣٥
سيادته على ناميبيا ويؤكد لها متحديا بذلك القانون الدولى
للرأى العام الجاهل • وعلى هذا فان شعوب ناميبيا
في سعيها من اجل التحرير وفي حنقها على المصالح
الثورة الافريقية - على حق تماما في شن كفاحها
المسلح لاستعادة حق الميلاد وحقوقها في تقرير
مصيرها •

ولقد اثبتت موقف ناميبيا وكذلك موقفنا بكل تأكيد -٣٦
ان التحديد الصحيح لنظام ما - ووضع القومى
الدولى ليس تمرينا للتسلية او تمرينا اكاديميا لانه اذا حدد
تحديدا غير صحيح فقد يفضى الى نتائج بالغة القسوة
والعنف على حياة ملايين الناس • وقد يعود بهم
القهرى عقودا من الزمان •

الامم المتحدة : -٣٧

عندما انشئت منظمة الامم المتحدة عام ١٩٤٥ كان المرحوم

الدكتور أ. ب. أكسوما الرئيس العام للمؤتمر القومي الأفريقي
يرأس حينذاك وفد المؤتمر في الامم المتحدة ليتحدث
اوراق اعتماد الممثلين العنصريين الذين يتزعمهم الجنرال
ج. س. سمطسي الرجل الذي صاغ ديباجة الميثاق
وهي ديباجة كانت تتعارض تعارضا مباشرا مع ما يمارسه
النظام الفاشي في جنوب افريقيا .

٣٨- واثار وفد المؤتمر القومي الأفريقي مرة اخرى مسألة تفريغ
جنوب غربي افريقيا وطلب الغيرة . ونقل جنوب غربي افريقيا
الى وصاية الامم المتحدة وقد لقي الجنرال سمطسي ترحيبا
حارا بوصفه سياسيا دليا عظيما . على حين لقيت احتجاجات
الدكتور أكسوما اذ انا صما . وانحصر نشاطه في رد هات
الامم المتحدة وهكذا اكدت الامم المتحدة الظلم الذي
أجترحه عصبة الامم .

٣٩- واقتضى الامر خمسة وعشرين عاما من المذكرات والالتماسات
ومن التفسير في ميزان القوى في الامم المتحدة مع ازدياد
عدد من الدول التي ظفرت باستقلالها القومي في افريقيا
واسيا وامريكا اللاتينية وتأييد البلدان الاشتراكية - اقتضى
الامر هذا كله لكي تتخذ الجمعية العامة ذلك القرار

(٢٠)

المهام الذى يتمشى مع الميثاق - القرار رقم ٣٠٨٠ (الدورة
(٢٧) الذى ينص على ان :

" نظام جنوب افريقيا لا يمثل شعوب جنوب افريقيا
وانما حركات التحرير القومية التى تعترف بها منظمة الوحدة
الافريقية هى المثلة الحقيقية للاغلبية الساحقة
من الشعب .

ولقد اصدرت منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ووكالاتها
عديدا من الاعلانات والقرارات التى اتخذت فى جوهرها
على اساس ان نظام الفصل العنصرى (الابرتهبيد)
لم يكن " مسألة داخلية " ومن اختصاص النظام العنصرى
الفاشى الذى لا تستطيع ان تتدخل فيه الهيئات الدولية
وهذا ما كان يمكن ان يكون اذا كان ذلك النظام يتمتع
بالسيادة والاستقلال .

وانتهت القرارات المختلفة والاعلانات والاتفاقيات
الدولية للجمعية العامة فى سنة ١٩٧٣ برفض اوراق اعتماد
وقد جمهرورية جنوب افريقيا بوصفه الممثل الشرعى الحقيقى
لشعب جنوب افريقيا . واستخدام بريطانيا وفرنسا والولايات

Page (21)

(٢١)

المتحدة في سنة ١٩٧٤ الفيتو الثلاثي في مجلس الامم
 للميلولة دون التطرد من الامم المتحدة واعلان
 الامم المتحدة بشأن حق الشعوب التي لاتحكم نفسها في تقرير
 المصير . واتفاقية النما، وتوقيع المفوضية على جريمة الفصل
 المنصرى التي وصفت هذا الفصل بأنه جريمة ضد البشرية
 وادانة الفصل المنصرى بوصفه تهديدا للسلام والامن
 في افريقيا وفي العالم . كل هذا تجسيع في اعلان يصف
 هذا النظام بأنه مجرم دولي وخارج على القانون . فليس
 اى اساس يمكن ان نصفه بالسيادة والاستقلال ؟

— ٤٢ —

و نحن نسلم بان التطور الذي طرأ الى القانون الدولى
 وعلى المحافل الدولية منذ سنة ١٩٤٥ اعنى يومنا هذا وهو
 التطور الذى عرضنا خطوطه الرئيسية فى هذا البيان
 الموجز — يحطم تحطيا كاملا الاساس لاقول بان جنوب
 افريقيا تتعج بالسيادة والاستقلال .

— ٤٣ —

ولم تكف السلطة التشريعية وصوت السيادة الصادر عن
 غالبية شعب جنوب افريقيا — عن مقارعة محاولات المنصفين
 للاعتراف بهم كحكام شرعيين لبلادنا . ولقد بين شعبنا
 فى ميثاق الحرية الصادر سنة ١٩٥٥ — ما يمكن ان تكون

(٢٢)

عليه جنوب افريقيا المستقلة ذات السيادة •
 ووجود " برلمان " موعوم لجنوب افريقيا " وعلم " ونشيد
 قومي " و " رئيس وزراء " و " وزارة " و حكومة وكل هذه
 الالفاظ التي تستخدمها عادة البلاد المستقلة ذات السياسة
 في سياق الحديث عن جنوب افريقيا - لا تمنى ما ينبغي
 ان تعنيه في الاشارة الى دولة افريقية مستقلة
 او دولة عادية وهذا المفهوم الخاطي هو الذي يدفع بعض
 الدول الافريقية المستقلة خطأ الى مناقشة موضوعات
 تتصل بجنوب افريقيا مع النظام الذي لا يمثل الشعب واستبعاد
 الغالبية الساحقة استبعادا تاما •

-٤٤

ويعد الدستور الجمهوري الصادر في ١٩٦١ احركة نحو العنصرية
 والاستبعاد ذلك ان السلطة التشريعية العليا في هذا
 الدستور مقصورة على البيض تماما • اذ لا ينتخب رئيسا للجمهورية
 الا شخص من البيض كما ان مجلس النواب والشيوخ مقصوران
 تماما على البيض • ولا يوجد نظير لهذا الدستور في اى مكان
 من افريقيا او في العالم ومن ثم فان عبارات الحكومة والوزارة
 ورئيس الحكومة في جنوب افريقيا ما هي الا مرادفات لادوات
 وعملاء العنصرية والاستبعاد •

-٤٥

(٢٣)

-٤٦-

ولقد سارع نظام فورستر - بريتوريا الفاشى الى اقتناص الميزة
التي تترتب على منحه وضع السيادة والاستقلال ليقترح
عقد علاقات متعددة اقتصاديا وتجاريا و فنيا - يمكن ان تقوم
بينها وبين الدول الافريقية المستقلة بحيث تتضمن
هذه العلاقات منح معونة هائلة مادية ومالية يسبل
الابشع من ذلك جرأتها على ان تقترح امكان انضمامها عضوا
فى منظمة الوحدة الافريقية فى اللحظة التى يتلهمس
فيها المجتمع العالمى على طردها من الامم المتحدة
بسبب سياستها المجرمة التى تقوم على الفصل العنصرى
وهذه المشاورات تهدد الوفاء بذلك التعهد النبيل
الوارد فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والذى يدعو
الى تحرير افريقيا تحريرا شاملا - وفى سياق الثبوت
الافريقية ومن تقاليد منظمة الوحدة الافريقية يعد نظام
فورستر الفاشى العدو اللدود للقارة وهذا العدو يعتقد
الان انه جدير بالانضمام الى منظمة الوحدة الافريقية التى
تعترف بحركات التحرير القومية النبيل يعتقد فورستر
ان نظامه يمكن ان يأتى ليحل محل حركة التحرير القومية
وليجعلها حركة تطالب بالحقوق المدنية ؟

(٢٤)

٤٧ - ولقد تعهدت الغالبية الصغرى من أعضاء الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وافريقيا المستقلة بالحاق الهزيمة والقضاء على الاستعمار والابريالية العنصرية والفاشية والامر يحتاج الى اليقظة لان الفاشيين والابرياليستين سوف يتشبثون في يأسهم باية قسوة في محاولة البقاء ومواجهة العاصفة العاتية التي تهب من نضال التحرير القوي .

٤٨ - ويمتد المؤتمر القوي الافريقي اجنوب افريقيا لتقاسم اراءها واسخا بانه حتى الفحص " ابر للتطير السياسي والتاريخي في جنوب افريقيا وشمرايات واطلانات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة . هذا المؤتمر يندرج في الامم المتحدة عن وصف النظام الفاشي في جنوب افريقيا بانه مستقل ذو سيادة .

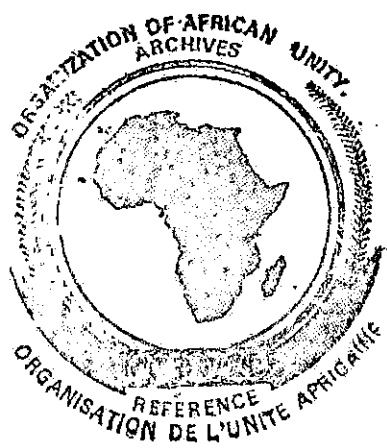
٤٩ - وهذا شيء ضروري بضرورة تعزيز الالتزام الاخلاقي والدبلوماسي والتمادي والمثلل للمساندة في نضال التحرير القومي للقضاء على نظام برتغوريا الفاشي المدمر .

٥٠ - ونحن على ثقة في ان هذه الدورة سوف تقترح تدابير مناسبة لبيان لوزاكا .

المؤتمر القوي الافريقي

صندوق بريد ٢٩١ لوزاكا - زامبيا

٦ فبراير ١٩٧٦



AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

1976-06

International Legal Status of Racist South Africa

Organization of African Unity

Organization of African Unity

<https://archives.au.int/handle/123456789/9539>

Downloaded from African Union Common Repository